الأمم المتحدة

A/64/766

الجمعية العامة

Distr.: General
4 May 2010
Arabic
Original: Spanish

الدورة الرابعة والستون

البند ٢٠ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لهندوراس لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ التي وجّهها معالي السيد ألدن ريفيرا مونتيس، الوزير المنتدب في وزارة خارجية هندوراس، إلى معالي السيد صامويل سانتوس لوبيز، وزير خارجية نيكاراغوا، والتي تشير إلى إقدام البحرية النيكاراغوية، في ليلة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، على الاستيلاء تعسفا على السفينة *Laura Any* التي ترفع العلم الكولومبي في مياه المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاضعة للولاية القضائية لهندوراس (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بجميع اللغات الرسمية باعتبارها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) ماري إ. **فلوريس فليك**
السفيرة
الممثلة الدائمة

070510 070510 10-34457 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لهندوراس لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبلغكم بأني قد علمت من عدد من المصادر الرسمية ومن تقارير مستقلة أن البحرية النيكاراغوية قامت، في ليلة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بالاستيلاء على السفينة *Laura Any* التي ترفع العلم الكولومبي في مياه المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاضعة للولاية القضائية لهندوراس.

وأمام هذا الانتهاك من جانب البحرية النيكاراغوية للقانون الدولي الهادف إلى تصوير حقائق مصطنعة وشكلية بحتة بشأن منطقة سيرانيا في تحد للولاية القضائية الهندوراسية بالمنطقة البحرية التي تم فيها الاستيلاء التعسفي، أود أن أحتج بقوة وأن أؤكد التحفظ القانوني المتعلق بالمنطقة البحرية الواقعة شمال خط العرض ١٤° ٥٩ ٠٨ شمالا وشرق خط الطول ٨٢° غربا، الذي قدمته هذه الوزارة إلى حكومة نيكاراغوا في مذكرة دبلوماسية مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في مراعاة تامة للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وإن حكومة هندوراس على ثقة بأن حكومة نيكاراغوا ستمتثل، مع ما يلزم من الصرامة والسرعة، لأحكام الفقرة الفرعية ٣ من الفقرة ٣٢١ من حكم محكمة العدل الدولية المذكور ما دامت هناك قضايا عالقة معروضة على المحكمة تتصل بتلك المنطقة البحرية، وأنها ستكفل امتناع زوارق الدوريات البحرية عن القيام بعمليات توغل عسكرية وعن اتخاذ أي إجراءات أخرى تتنافى مع حرية الملاحة الدولية في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لهندوراس، وفقا للقانون الدولي.

(توقيع) ألدن **ريفيرا مونتيس**
الوزير المنتدب في وزارة الخارجية